14 جويلية 2020

003372

مذكرة
إلـى

السيدات والسادة رئيسة وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية

ورئيس فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي ومدير إدارة المؤسسات الكبرى ومدير إدارة المؤسسات المتوسطة ورؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات

الموضوع : حول استئناف آجال التقادم والآجال المتعلقة بإجراءات المراجعة الجبائية وبالتوظيف الإجباري.

المراجـــع :

- المرسوم عدد 6 لسنة 2020 المؤرخ في 16 أفريل 2020 والمتعلق بسن إجراءات جبائية ومالية للتخفيف من حدّة تداعيات انتشار فيروس كورونا " كوفيد -19".
- الأمر الحكومي عدد 411 لسنة 2020 المؤرخ في 3 جويلية 2020 المتعلق برفع الحجر الصحي الشامل وإنهاء العمل ببعض أحكام الأمر الحكومي عدد 156 لسنة 2020 المؤرخ في 22 مارس 2020 المتعلق بضبط الحاجيات الأساسية ومقتضيات ضمان استمرارية سير المرافق الحيوية في إطار تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل.
- المذكرة الإدارية عدد 2208 بتاريخ 23 أفريل 2020 المتعلقة بتعليق الإجراءات والآجال خلال فترة الحجر الصحي الشامل.

وبـعد، تبعا لتعليق آجال التقادم وكافة الآجال المتعلقة بإجراءات المراجعة الجبائية وبالتوظيف الإجباري بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2020 كيفما تم شرحه بالفقرة II من المذكرة الإدارية عدد 2208 الصادرة بتاريخ 23 أفريل 2020،وباعتبار أن مدة التعليق قد حددت ابتداء من يوم 23 مارس 2020 إلى موفى اليوم الخامس عشر من تاريخ رفع الحجر الصحي الشامل، **نفيدكم أن الحجر الصحي الشامل قد تم رفعه بتاريخ 03 جويلية 2020 وذلك بمقتضى الأمر الحكومي عدد 411 لسنة 2020 المؤرخ في 3 جويلية 2020**، وبالتالي فإن أجل 15 يوما المشـــار إليه بالفصل 9 من المرسوم الحكومي عدد 6 لسنة 2020 ينطلق ابتداء من يوم **04 جويلية 2020** وينقضي بتاريخ **18 جويلية 2020**.

Adresse العنوان | 25 Avenue Khaireddine Pacha Montplaisir 1073 Tunis 25 شارع خير الدين باشا مونبلزير 1073 تونس
Tél الهاتف | (+216) 71 908 027
Fax الفاكس | (+216) 71 908 037
Site web موقع الويب | www.impots.finances.gov.tn
81 100 400

وعلى هذا الأساس، فإن انقضاء مدة تعليق آجال التقادم وكافة الآجال المتعلقة بإجراءات المراجعة الجبائية والتوظيف الإجباري المشمولة بأحكام المرسوم الحكومي عدد6 لسنة 2020 يوافق **يوم 18جويلية 2020** ويكون **استئناف** تلك الآجال **ابتداء من يوم 19 جويلية 2020**.

لذا ونظرا لما يكتسيه استئناف آجال التقادم والآجال المتعلقة بإجراءات المراجعة الجبائية والتوظيف الإجباري في التاريخ القانوني المبيّن أعلاه من أهمية ومن تأثير على حقوق الخزينة، فإن السادة والسيدات رئيسة وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية ورئيس فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي ومدير إدارة المؤسّسات الكبرى ومدير إدارة المؤسّسات المتوسطة ورؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات مدعوون إلى الحرص شخصيا على الالتزام بما ورد بهذه المذكرة.

المدير العام للأداءات
الإمضاء: سامي الزويدي